

الفصل الرابع

أزمة الانتماء فى الريف

" الزهرة تنمو ...
وكل شوكتها لى ..
وكل وردها لك ... "
فولتير

المبحث الثالث عشر : نمط توزيع الثروة الزراعية فى مصر .

المبحث الرابع عشر : الآثار الاقتصادية والاجتماعية للانفتاح فى الريف المصرى .

obeikandi.com

تواجه القرية المصرية مأزقاً حاداً ، وقد تراكم هذا المأزق منذ سنوات بعيدة ، وازداد حدة فى أعقاب إعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى وبداية انخراط أعداد هائلة من سكان الريف المصرى فى الطاحونة الجهنمية للحقبة النفطية والهجرة إلى الأقطار العربية النفطية للعمل بها . لقد تعقد هذا المأزق إلى الدرجة التى انكسرت فيها العلاقة التاريخية بين الفلاح المصرى وأرضه الزراعية ، إذ أصبحت الفوارق فى الدخول بين المهن غير الزراعية والمهن الزراعية كبيرة لغير صالح الأخيرة مما فاقم من حدة حركة الهجرة شبة الجماعية للمزارعين ليس للعمل فى الأقطار النفطية فحسب ، وإنما أيضاً فى هجرة العمل الزراعى برمته والتحول إلى أنشطة أخرى داخل وخارج القرية بعد العودة من بلاد النفط .

ونحن فى ذلك السياق نحاول فى هذا الفصل التركيز على أهم ملامح ذلك المأزق الذى تواجهه القرية المصرية ، مستندين بشكل أساسى على بعض المؤشرات العامة والجداول الدالة وعلى عينه ميدانية للحيازات الزراعية فى بعض القرى المصرية .

البحث الثالث عشر

نمط توزيع الثروة الزراعية في مصر

وبما كانت أولى المؤشرات الدالة على ما تعانيه القرية المصرية من مأزق حاد يتمثل في نمط توزيع الثروة الزراعية في صورها المتعددة (حيازات أو ملكية ، الثروة الحيوانية ، الميكنة الحديثة الخ) .

وبينما تحظى الأرض الزراعية كثرة إجمالية على المستوى القومي ، بدراسات الأجهزة الزراعية والاقتصادية متجهة بذلك نحو بحث حل المسألة الزراعية بالتوسع الأفقى أو الرأسى فإن نمط توزيع الثروة عموماً فى القرية المصرية لا يعطى بالاهتمام الكافى رغم التأثير الحاد والحاسم لهذا التوزيع على تعقد المسألة الزراعية الذى يكاد يصل بكل جهود التوسع الافقى أو الرأسى إلى طريق مسدود .

كما أن عدم الاهتمام الكافى ببحث مأزق التوزيع الراهن للحيازات الزراعية يقود من البداية وحتى النهاية إلى تجاهل المأزق الحقيقى الذى تواجهه الأغلبية العظمى من المنتجين فى الريف الذين يمثلون فئة صغار الحائزين من الفلاحين فى مصر والذين يقع على عاتقهم وحدهم عبء إنتاج القلاء الأساسى والضرورى لسكان ريف مصر وحضرها .

وداخل هذه الدائرة محدداً - صغار الحائزين - تتسع دائرة التأثير الاجتماعى والتفسى بل وحتى القيمى لحقبة النفط وسيادة ممارسات اجتماعية جديدة على الريف المصرى سوف تؤدى فعلها مباشرة فى إطار تعميق سلوك غير إيجابى .

١- مؤشرات توزيع الملكية الزراعية .

إن الإحصاءات المتاحة حول توزيع الملكية الزراعية تشير إلى تفاوت هذا التوزيع بفعل التراكم التلقائى لعمليات التركيز والإفقار الذى تم عبر الستين منذ ان وزعت الجفالك والأبعديات والعزب فى عهد محمد على وسعيد ومنذ أن أصبحت الأرض الزراعية مشروعاً للملكية والمضاربة والبيع^(١) .

لذلك نجد أن ٥ ٪ فقط من الملاك فى أيديهم ثروة تبلغ ٤٨ ٪ من جملة مساحة الارض الزراعية بينما أن ٩٥ ٪ من الملاك لا يملكون سوى ٥٢ ٪ من المساحة الصالحة للزراعة موزعة فى قطع من فئة خمسة أفدنة فأقل . كما تثبت المؤشرات الرسمية المتاحة أن تغيراً جوهرياً لم يطرأ منذ الإصلاح الزراعى الأول عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٩٠ فى هذا المجال^(٢) .

جول (١٤)
توزيع ائحة الزرائع في مصر خلال ١٩٥٢-١٩٩٠

٪ للقطاع				٪ للإنتاج				المساحة (آلاف فدان)				أعداد الأبقار (آلاف)				أقل من ٥ أبقرة - فأنته - - ١٠ أبقرة - - ٢٠ فدان - - ٥٠ فدان - - ١٠٠ فدان - - ٢٠٠ فدان فأكثر المطلقة
١٩٩٠	١٩٦١	١٩٥٢ قبل	١٩٥٢ بعد	١٩٩٠	١٩٦١	١٩٥٢ قبل	١٩٥٢ بعد	١٩٩٠	١٩٦١	١٩٥٢ قبل	١٩٥٢ بعد	١٩٩٠	١٩٦١	١٩٥٢ قبل	١٩٥٢ بعد	
٥٦.٢	٥٢.١	٥٩.٥	٣٥.٤	٩٥.٨	٩٤.١	٩٤.٤	٩٤.٣	٣٨٥	٢١٧	٢٨١	٢١٢	٣٧٣	٢١١٩	٢٨٤١	٢٦٤٢	
٩.٧	٨.٥	٨.٨	٨.٨	٢.٢	٢.٦	٢.٦	٢.٨	٥٦٥	٥١٦	٥٢٦	٥٢٦	٨٩	٨٠	٧٩	٧٩	
٨.٨	١٠.٦	١٠.٧	١٠.٧	١.١	٢.١	١.٦	١.٧	٥٧١	٦٤٨	٦٣٨	٦٣٨	٤٤	٦٥	٤٧	٤٧	
٨.٢	١٣.٥	١٢.٧	١٠.٩	٠.٥	٠.٨	١.٠	٠.٨	٥٢٤	٨١٨	٨١٨	٦٥٤	٢١	٢٦	٢٠	٢٢	
٦.٥	٧.١	٧.٢	٧.٢	٠.٢	٠.٢	٠.٢	٠.٢	٣٧٦	٤٣٠	٤٢٠	٤٢٠	٧	٦	٦	٦	
٨.٥	٨.٢	٧.٧	٧.٢	٠.١	٠.٢	٠.١	٠.١	٤٩٨	٤٣٧	٤٣٧	٤٣٧	٢	٥	٢	٢	
-	-	٥.٩	١٩.٧	-	-	٠.١	٠.١	-	٢٥٤	٢٥٤	١١٧٧	-	-	٢	٢	
٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٥٨٢٩	٦٠٨٤	٥٩٨٤	٥٩٨٤	٢٨٩٩	٢١٠١	٢٠٠٨	٧٨٠١	

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي (٥٢ - ١٩٩٢) ، يونيو ١٩٩٢ ، ص ٨٦ إلى ص ٩٢ وكذلك - خبيرة محمد الأمير ، مرجع سابق ص ١١١ .

ومقارنة الوضع بين عامى ١٩٥٢ و ١٩٩٠ نجد أن توزيع الملكية الزراعية فى الريف المصرى ، لم يحدث فيه من الناحية الأساسية - أى من ناحية التفاوت فى التوزيع - تغييراً كبيراً وذلك برغم تزايد نسبة المساحة الاجمالية التى أصبحت فى حوزة مالكى الحيازات الصغيرة (خمس أفدنة فأقل).

بيد أن تناقص المساحة الإجمالية للأرض الزراعية بمقدار ٤٩٩ ألف فدان خلال نفس الفترة ، هو المسئول بصفة أساسية - كما يبدو - عن تناقص المساحة الكلية التى كانت فى حوزة مالكى الحيازات المتوسطة والكبيرة نسبياً (من عشرين فداناً حتى مائة فدان) .

وإذا إخذنا فى التناول التفصيلى لطبيعة توزيع الملكية داخل الفئتين الأساسيتين المشار إليهما للتعرف على طابع التركيبة الاجتماعية والاقتصادية للريف المصرى فى بدء حقبة الانفتاح والنفض .

جدول رقم (١٥)

تطور توزيع الملكية الزراعية بين عامى ١٩٦٥ و ١٩٧٨

" المساحة والعدد بالآلاف "

١٩٧٨		١٩٦٥		حجم الملكية
المساحة	عدد الملاك	المساحة	عدد الملاك	
٢٨٣٤	٣٢٢٣	٣٣٥٣	٣.٣٣	- خمسة أفدنة فأقل
٦.٩	٩٣	٦١٤	٧٨	- خمسة حتى ١٠ أفدنة
٥٦٩	٤٤	٥٢٧	٤١	- من ١٠ حتى ٢٠ فدان
٦٦٣	٢٣	٨١٥	٢٩	- ٢٩ فدان حتى ٥٠
٤٨٢	٧	٣٩٢	٦	- من ٥٠ حتى ١٠٠
٣٧٣	١	٤٢١	٤	- ١٠٠ فدان فأكثر
٥٥٣٠	٣٣٩١	٦٣٢٦	٣١٩١	المجموع

نجد ثبات نمط توزيع الملكية الزراعية رغم كل الإصلاحات والتجاهل المستمر لجوهر المسألة الزراعية واللجوء دائماً إلى الإصلاحات الجزئية المؤقتة سواء بتحديد سقف أعلى للملكية أو بتوزيع الأراضى المصادرة على عدد من الأسر الفقيرة أو المتوسطة .

وقد تبين أن حجم التصرف أو التعديل فى التوزيع لم يزد عن ٧ ٪ من مجموع مساحات الأراضى الصالحة للزراعة لكى يستفيد من ذلك التوزيع ما لا يزيد عن ١٥٠ ألف عائلة لا تمثل سوى ٥ ٪ من مجموع الأسر العاملة فى الريف (٣) .

فإذا أخذنا بعين الاعتبار أن إجمالى المساحة المملوكة قد تناقصت من ٦.٣ مليون فدان عام

١٩٦٥ إلى ٥.٥ مليون فدان عام ١٩٧٨ ، تبين لنا أن قانون التركيز والإفقار يقومان بدورهما بشكل متسارع حيث اتجه ملاك خمسة أفدنة فأقل للإفقار المتزايد ويلحق بهم في هذا الاتجاه نفسه ملاك فئة خمسة أفدنة وحتى عشرة أفدنة .

ويشير البيان السابق إلى انخفاض مساحة الأرض الزراعية في الفترة (١٩٧١ - ١٩٨٤) عنها في سابقتها (١٩٥٢ - ١٩٦٥) ، ورغم أن البيانات تشير إلى أن هذا الانخفاض في معظمه يرجعه الفترة الهيئية (١٩٦٥ - ١٩٧١) - والتي بلغ تقلص المساحة فيها نحو ٧٩٢ ألف فدان بسبب من ظروف العدوان الإسرائيلي في يونيو ١٩٦٧- فإن نمط النمو المتبع في ظل الانفتاح الاقتصادي لم يسع لتعويض ذلك النقص المذكور نظراً لإهمال القطاعات السلعية لا سيما الزراعة ، بل ويمكن القول أن سياسات تلك الفترة لم تنجح في الحفاظ على حجم مساحة الأراضي الزراعية ثابتاً فقد بلغ ٥٤٦٣ ألف فدان سنة ١٩٨٤ بنقص ٦٧ ألف فدان عن عام ١٩٧٨ . و ٢٧ ألف فدان عن سنة ١٩٧١^(٣)

بيد أن هذه الصورة سوف تكتمل ملامحها برصد نمط الحيازة الزراعية باعتبارها تمثل الوجه الآخر من العملة في إطار النشاط الزراعي والفلاحي .

٢- مؤشرات توزيع الحيازة الزراعية.

بمقارنة التغييرات التي طرأت على القوى الاجتماعية الحائزة للأرض يتضح بجلاء التدهور، فبينما يرتفع عدد الحيازات إلى الضعف بين عامي ١٩٦١ ، ١٩٧٧ من ١٣٨١ ألف حائز (فئة ٥ أفدنة فأقل) إلى ٢٥٢٥ ألف حائز من نفس الفئة نجد التدهور الشديد للحائزين (من فئة ٥ أفدنة حتى عشرة) من ١٧٠ ألف حائز إلى ١٣٠ ألف حائز خلال نفس الفترة^(٤) .

ويتبدى التدهور في المساحة من ١.١ مليون فدان إلى ٨٠٥ ألف فدان وهو ما يظهره البيان التالي:

جدول رقم (٤٦)

تطور التوزيع الحيازي في الزراعة المصرية خلال الفترة ١٩٦١ - ١٩٧٧

١٩٧٧		١٩٦١		فئة الحيازة
المساحة	عدد الحيازات	المساحة	عدد الحيازات	
٢٥٢٨	٢٥٢٥	٢٣٥٤	١٣٨١	- أقل من خمسة أفدنة
٨٠٥	١٣٠	١١٠١	١٧٠	- من خمسة حتى عشرة
١٢٠٢	٧٢	٢٧٦٨	٩١	- أكثر من عشرة الفدنة
٥٥٤٥	٢٧٢٧	٦٢٢٣	١٦٤٢	المجموع

المصدر : الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء ، مرجع سابق .

وقد كان أكثر الفئات تضرراً من هذا التطور غير الإيجابي في النمط الحيازي المصري هو فئة الحائزين لخمسة أفدنة فأقل والذين يشكلون القاعدة الاجتماعية لكل التغيرات الاجتماعية والسلوكية اللاحقة في عصر النفط والانفتاح .

جدول رقم (٤٧)

هيكل حيازة الأرض الزراعية في عام ١٩٨٢

متوسط الحيازة	المساحة (الف فدان)	عدد الحيازات (بالآلف)	فئة الحيازة
٠,٧٨	١٠١٩	١٣٠٩	- فدان فأقل
١,٦٣	١٤٩٦	٩١٨	- أكثر من فدان وحتى ثلاثة أفدنة
٣,٤٤	١٠٢٣	٢٩٨	- من ثلاثة الأفدنة حتى خمسة
١,٦	٣٥٣٨	٢٥٢٥	الاجمالي

المصدر : محمود زكى جابر ، مرجع سابق ، ص ١٩٨٦ ، نقلاً عن عبد السلام توير ، مرجع سابق .

وهذا يظهر مقدار التشتت الذي حدث في حيازة الأرض الزراعية ؛ خاصة بين فئات الحيازات الصغيرة والقرمية .

كما أظهرت دراسة ميدانية أخرى على ثلاث قرى بالمنوفية (هورين - كفر نفرة - الجلامشة) عام ١٩٨٢ ، أن درجة التشتت والتفاوت الحيازي بين الحائزين في هذه القرى عالية بدرجة أن النمط الحيازي الغالب هو الحيازات القرمية (أقل من ثلاثة أفدنة)^(٥) .

وقد استخلصت الدراسة المشار إليها أنه من جملة ٣١٥٢ ألف حائز لفئة خمسة أفدنة وأقل في مصر فإن ٢ مليون فلاح منهم لا يحوزون فعلاً سوى قطعة أرض لا تزيد مساحتها عن فدان واحد . وطبقاً لقانون انتشار تفتت الأرض الزراعية وفي ظل توزيعها على سكان يزدادون كل يوم ويتوارثون الأرض جيلاً بعد جيل نجد أن هذه الحيازات قد تحولت إلى شبه قراريص صغيرة والتي يُطلب منها في ظل وضعها هذا أن تنتج معظم غلها . وكساء المجتمع كله .

وهكذا يبدو واضحاً أنه بحلول عام ١٩٨٤ كان حال الملكية والحيازة الزراعية تعود بالوضع إلى الوراء حيث نجد :

١ - أن ٠,٩ ٪ من الملاك يملكون ٢٥,٧ ٪ من الأراضي الزراعية في مصر .

٢ - أن ٩٥,٣ ٪ من الملاك يملكون ٥٣ ٪ فقط من الأراضي الزراعية مع انخفاض في المساحة الزراعية^(٦)



المبحث الرابع عشر الآثار الاقتصادية للانفتاح الاقتصادى فى الريف المصرى

على قاعدة من أوضاع التدهور الاقتصادى فى الريف المصرى تبرز أهم ملامح الأزمة الاجتماعية حيث نلاحظ بروز المجاهين متصارعين ، فمن ناحية يشتد الاستغلال والعبء الواقع على كاهل فقراء ومتوسطى الفلاحين سواء بفعل إعادة تخطيط التركيب المحصولى أو من واقع التوزيع الراهن للملكية والحيازة الزراعية .

ومن ناحية أخرى برز تأثير وإمكانيات الحل الفردى خارج إطار العمل الزراعى ، وذلك بالهجرة إلى بلاد النقط خارجياً ، أو بالهجرة الداخلية إلى المدن والحواسر الزراعية ، حيث قام ويقوم الصراخ بين هذين الاتجاهين بتشكيل أوضاع اجتماعية وقيمية جديدة فى الريف المصرى تشكل أزمة الانتماء فيه .

وقد ساهمت الإجراءات التى اتخذتها السلطة الجديدة بعد عام ١٩٧١ فى إعادة رسم ملامح التركيبة الطبقة فى الريف المصرى ، وتشابهت هذه الإجراءات مع التغييرات المفاجئة والكاسحة التى أحدثتها ثورة أسعار النفط بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ليشكلا معاً واقعاً اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً جديداً فى ريف ومدن مصر كلها .

ونستطيع أن نشير إلى أهم هذه الإجراءات والتى أبرزها :

- ١ - إلغاء الحراسات .
- ٢ - إلغاء القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ الذى كان يقضى بأيلولة ملكية الأراضى الزراعية التى استولى عليها الإصلاح الزراعى (بالقوانين أرقام ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ و ١٢٧ لسنة ١٩٦١) إلى الدولة وبالتالي عودة هذه الأراضى إلى كنف العائلات الكبيرة فى الريف .
- ٣ - إلغاء الحد الأقصى للملكية فى الأراضى الزراعية والمستصلحة (قانون الأراضى الصحراوية عام ١٩٨١) .
- ٤ - إصدار القانون ٦٧ لسنة ١٩٧٥ القاضى بتحديد القيمة الإيجابية للأراضى الزراعية بسبعة أمثال الضريبة العقارية السارية بدلاً من الضريبة العقارية المربوطة فى سبتمبر ١٩٥٢ وما تضمنه هنا

القانون من حق المؤجر فى فسخ العقد وإلغاء لجان الفصل فى المنازعات وإسناد اختصاصها إلى المحاكم.

٥ - إلغاء احتكار الدولة للتمويل الزراعى والسماح لرأس المال الخاص بإنشاء بنوك فى الريف .

٦ - تصفية الحركة التعاونية (القانون ١٧٦ لسنة ١٩٧٦) وأحل محل الجمعيات التعاونية بنوك القرية .

٧ - إجراء تعديلات فى قواعد منح الائتمان الزراعى مثل أن يكون طالب الائتمان حائزاً لأرض زراعية يقوم على زراعتها وألا يكون مديناً للبنوك بأية قروض مستحقة السداد وألا يكون الأرض المطلوب الإقراض عليها محل نزاع ملكية .

٨ - ظهور نوع من الائتمان الاستثمارى لمشروعات الاستثمار الغذائى وهو ما سنعود لتناوله تفصيلاً بعد قليل .

٩ - إعفاء أصحاب الزراعة الرأسمالية من الضرائب على زراعتهم تشجيعاً لهم (القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٨) (٧)

١٠ - ثم أخيراً إصدار القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٢ الذى قضى بحق مالك الأرض الزراعية فى فسخ عقد الإيجار وطرد المستأجر من حيازته الزراعية المستأجرة بعد خمس سنوات من سريان القانون. وقد ترتب على كل ذلك مجموعة من النتائج قد يكون من المناسب التوقف عند بعضها وبحث دلالاتها وتداعياتها على سلوك وقيم الإنسان المصرى فى القرى والتجوع .

١ - التغيير فى التركيب المحصولى فى سنوات الانعاج

استقر التركيب المحصولى فى معظم الأراضى الزراعية لسنوات طويلة فى زراعة وإنتاج ما يسمى الزراعات التقليدية (القمح - الذرة - الأرز - القطن) وعملت الهيئات الزراعية على ترسيخ هذا النمط بخلق دورة زراعية يعاقب مخالفتها بالقرامة * .

وفى ظل رياح التغييرات التى أتت بها سياسة الانفتاح الاقتصادى وانها دور الجمعيات التعاونية الزراعية وخلق بنوك للقرى وتوجيه قروضها نحو إنشاء مزارع للدواجن** تركز هذا التركيب المحصولى على عاتق الأسر الفلاحية الصغيرة التى لم تتمكن من الإفلات من هذا النمط المحدد للتركيب المحصولى بسبب ضآلة قدراتهم المالية من ناحية ولغياب المنظمات النقابية الفلاحية المعبرة عن مصالحهم من ناحية أخرى .

وبالمقابل نجح أغنياء الريف وأصحاب الملكيات والحيازات الكبيرة والمتوسطة من الإفلات من هذا

* بلغ عدد المخالفات للزراع لعدم إلتزامهم بزراعة القطن عام ١٩٨١ نحو ٤٠٠ الف مخالفة .

** قفزت أعداد هذه المزارع من مزرعة واحدة عام ١٩٧١ إلى ١٢ ألف مزرعة عام ١٩٨٥ .

النظام ومن تحمل عبء زراعة المحاصيل التقليدية بالاتجاه نحو زراعة الخضر والفاكهة بما يحتاجه من آلات زراعية ميكانيكية ومن إقامة مزارع الدواجن .

ويستطيع المحلل للإحصاءات الرسمية أن يكتشف جوهر هذا التحول ودلالاته الاجتماعية . فقد زادت مساحة الأرض المزروعة بالخضروات من ٧٦١ ألف فدان عام ١٩٧٠ إلى ٢٠٨٥ ألف فدان عام ١٩٨٠ . أي زيادة ثلاثة أضعاف .

وكذلك زادت المساحة المزروعة بالفاكهة من ٢٤٣ ألف فدان إلى ٣٦٨ ألف فدان خلال نفس الفترة وبالمقابل استحدثت محاصيل جديدة مثل فول الصويا الذي شهد نمواً كبيراً أيضاً من ثلاثة آلاف فدان إلى ١٠٩ ألف فدان خلال نفس الفترة (٨) .

جدول رقم (٤٨)

تطور مساحة الأراضي المزروعة بالحدائق والخضروات

خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٤

بالآلف فدان

المتوات	الحدائق	الخضروات	المجموع
١٩٧٢	٢٥٣	٧٤٩	١٠٠٢
١٩٧٣	٢٥٨	٧٩٩	١٠٥٧
١٩٧٤	٢٧٣	٨٠٧	١٠٨٠
١٩٧٥	٢٨٥	٨٩٨	١١٨٣
١٩٧٦	٣١٢	٩٣١	١٢٤٣
١٩٧٧	٣٢١	٩٣٢	١٢٥٣
١٩٧٨	٣٣٢	٩٥١	١٢٨٣
١٩٧٩	٣٤٢	١٠٢٣	١٣٧٥
١٩٨١/٨٠	٣٦١	٨٨٠	١٢٤١
١٩٨٢/٨١	٣٦٨	٨٦٨	١٢٣٦
١٩٨٣/٨٢	٣٩٠	٨٨١	١٢٧١
١٩٨٤/٨٣	٤٠٤	٨٦٠	١٢٦٤

تشير نفس المصادر إلى أن معالم الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٠) هي :

١ - تزايد مساحة البرسيم المستديم والقرع الشامية وقصب السكر من ٨٢ ألف فدان إلى ٢٤٩ ألف فدان قصب والتوسع في محصول فول الصويا .

- ٢ - استقرار مساحة القمح تقريبا حول ١,٤ مليون فدان .
- ٣ - تناقص مساحة الأرز والذرة الرفيعة .
- ٤ - التوسع المنظم فى مساحة الخضر والفاكهة .
- ٥ - الهبوط الكبير فى مساحة القطن وبالتعبئة البرسيم التحريش .
- ٦ - التناقص الواضح فى مساحة البقول .

وإذا قدرنا ما تتطلبه المحاصيل الجديدة (الخضر والفاكهة) من قدرات مالية وآلات زراعية وماكينات رى حديثة وما يتطلبه تغيير التركيب المحصولى التاريخى من مغامرة لا يقدم عليها صغار الفلاحين فى ظل حصار قوانين الدورة الزراعية ، يمكننا أن نتصور كيف يزاح عبء إنتاج المحاصيل التقليدية الضرورية للمجتمع على كاهل الحيازات القزمية والفلاحين الفقراء بكل ما لذلك من آثار تؤدى إلى إفقار هؤلاء وإلى انكسار العلاقة بين الفلاح وأرضه الزراعية . والحديث عن عبء زراعة المحاصيل التقليدية فى ظل الحيازات القزمية وفى ظل سياسات التسعير الرسمية والتوريد الإجبارى الراهنة بصورة البيان التالى .

جدول رقم (٤٩)

الفائض أو العجز فى إنتاج فدان واحد وثلاثة أفدنة قمح ، ذرة ، قطن

العام	الفائض أو العجز فى إنتاج فدان القمح			الفائض أو العجز فى إنتاج فدان الذرة			الفائض أو العجز فى إنتاج فدان القطن		
	متوسط سعر إنتاج الفدان (ج)	تكاليف إنتاج	+ جنية -	متوسط سعر إنتاج الفدان	تكاليف إنتاج للفدان (ج)	+ جنية -	متوسط سعر إنتاج الفدان	تكاليف إنتاج للفدان (ج)	+ جنية -
١٩٦٩	٣٣	٣٩	٦ -	٥٢	٤١	١١ +	١٠٤.٥	٧٣.٥	٣١ +
١٩٧٣	٥٦	٤٢	١٤ +	٦٨	٤٥	٢٣ +	١٠٦.٠	٧٦.٥	٢٩.٥ +
١٩٧٧	٧٦	٧٦	- صفر	١١٨	٨٥	٢٣ +	١٦٩	١٣٤	٣٥ +
١٩٨١	١٢٧	١٥٢	٢٥ -	١٦١	١٧٤	١٣ -	٤١٧	٣.٢	١١٥ +

+ فائض نقدى من إنتاج الفدان الواحد . - عجز نقدى من إنتاج الفدان الواحد .

* الفائض أو العجز فى الحانة الأخيرة يعتبر حصيلة زراعة ثلاثة أفدنة (قمح ، ذرة ، قطن على مدار السنة الزراعية)

المصدر : تجميع الباحث من خلال ثلاثة جداول عن متوسطات الأسعار وإنتاج وتكاليف إنتاج الفدان من سجلات مركز البحوث والاقتصاد الزراعى - وزارة الزراعة ، والجداول الأصلية منشورة بالأهرام الاقتصادى العدد ٧٢١ ص ٣٥ ، ٣٦ .

فلو تصورنا حائزاً لثلاثة أفدنة يقوم بزراعتها على مدار السنة وعلى أساس أن الدورة تجعله يقسم أرضه بالتساوي لزراعة المحاصيل الثلاثة (القمح والذرة والقطن) بالإضافة للبرسيم الذي يستخدم كعلف للماشية فإننا نجد أن فائضة النقدي من إنتاج عام ١٩٨١ - لو استثنينا البرسيم بشوعية التحريش والمستديم - لا يزيد عن ٧٧ جنيهاً لأسرة الحائز فقط ، فماذا لو كانت الأرض مؤجرة من مالك آخر ؟

تشير الحقائق الراهنة إلى أن الإيجار النقدي لفدان واحد سوف يلتهم هذا الفائض ويكون على الفلاح التصرف ببيع أحد ممتلكاته من الماشية أو الاستئانة لدفع قيمة الإيجار .

هكذا تسيير علاقات الملكية والحياسة الزراعية في الريف المصري ، وكما يتضح فإن سياسات التسعير لهذه المحاصيل الاستراتيجية لم تراعى مصلحة القائمين على إنتاجها فعلاً ، بل نستطيع التأكيد بأن هذه السياسات التسعيرية قد استخدمت كأداة لإعادة توزيع الدخل من الزراعة إلى القطاعات الأخرى في المدن وهذا ما أدى في المحصلة الأخيرة إلى جمود الإنتاج الزراعي وعدم تطوره حيث أشارت دراسة " استراتيجية الزراعة في الثمانينات " إلى أن صافي الفائض المحول من الزراعة إلى خارجها قد انخفض من ١٢٠٠ مليون جنيه عام ١٩٧٥/٧٤ إلى ٥٠٠ مليون جنيه عام ١٩٨٠.^(٩)

ومن ثم فإن الفدان الواحد من الأرض الزراعية يدفع ضريبة ضمنية بالإضافة إلى أنواع الضرائب الأخرى تقدر بنحو ١٠٠ جنيه سنوياً (عام ١٩٨٠) ١٤.

وتسود هذه الأراض ققراء الفلاحين إلى محاولات يائسة للخروج من هذا المأزق مثل اتساع أشكال الإيجار من الباطن والإيجار بالمشاركة وكلها علاقات اجتماعية وإنتاجية متخلفة ، كما نشهد اتساع محاولات "تبوير" الأرض الزراعية سواء بالتجريف أو البيع بهدف إقامة قعائن الطوب ثم أخيراً بهجرة الفلاح والعامل الزراعي من الريف المصري إلى المدن وتغيير نشاطه الاقتصادي أو بالهجرة إلى بلاد النفط وكلها أشكال تعبير عن انكسار العلاقة التاريخية بين الأرض والفلاح في مصر.

٢ - حجم الأرض الزراعية المفقودة .

يتضح مما سبق أن فئات الحيازة التي نسميها حيازات (٥ أفدنة فأقل) والتي تمثل نحو ٥٢ ٪ من جملة مساحة الأرض الزراعية في مصر ليست في الحقيقة سوى قطعاً مقسمة ومفتتة من حيازات القرابط ، وإذا أخذنا في الاعتبار أن الحيازة الواحدة لا تعنى في الواقع أنها قطعة واحدة من الأرض بل قطعاً متناثرة ، بين حوض زراعي وآخر ، لرأينا كيف أن التفتت يصل إلى مدهاء ويقود إلى تفتت لا نهائي .

والأثر المباشر لهذا الوضع هو وجود مساحة زراعية لا بأس بها لا تزرع فعلياً ، تتمثل في قطعة أرض على رأس الحقل لربط الماشية وإطعامها وتخزين السماد البلدى وأخرى لمرور القناة الرئيسية للرى ثم أخيراً قطعة أرض كحدود تفصلها عن أرض المجيران ... الخ .

وتحدد بعض الدراسات مساحة الأرض المقنونة من جراء هذا النمط الحيازى بما يتراوح بين ١٥ ٪ إلى ٢٠ ٪ من المساحة المزروعة^(١٠) أى ما يعادل نصف مليون فدان .

ومن الظواهر الخطيرة فى الريف المصرى من جراء عملية التفتت فى الحيازة والملكية وكذا سياسات التركيب المحصولى والتسعير والتوريد الإجبارى ، ظاهرة تحويل الأرض الزراعية من قاعدة للإنتاج الزراعى إلى سلعة للمضاربة والبيع وتبدو تجليات هذه الظاهرة فى عدد البيوت الجديدة والزحف العمرانى وما يستتبعه من تآكل المساحة الزراعية ، وكأن الأرض التى كانت تنتج نباتاً قد أصبحت تنتج بيوتاً من الأسمنت والطوب الأحمر كل يوم ؟

وتؤكد دراسة أجريت على ثمانية قرى بمنطقة " برج نور الحمص " و " أجا " دهلية عام ١٩٧٧ هذا الرأى^(١١) :

١ - فقد ثبت أن أكثر فئات الحيازة بيعاً لارضها كانت فئة أقل من فدان حيث بلغوا ١٦٠ حائزاً باعوا الارض مقابل ٣٥ حائزاً فقط اشتروا ارضاً .

٢ - كان البائعون من فئة (واحد إلى ثلاثة أفدنة) ثلاثين بائعاً مقابل ٦٠ اشتروا معظمهم من العاملين فى الأقطار النفطية كمدرسين أو عمال زراعيين .

٣ - كما ثبت أن معظم المشترين من الفئات الدنيا (أقل من ثلاثة أفدنة) وعددهم ٧٢ مشترياً (بنسبة ٨٠ , ٧٥ ٪ من إجمالى المشترين) كانت مهنتهم الاساسية بعيدة عن الزراعة كالعامل بالتجارة أو الحرف أو العمل الوظيفى .

٤ - وثبت كذلك أن النسبة الغالبة من البائعين (فئة أقل من ثلاثة أفدنة) ونسبة ٧٢ , ٦ ٪ من إجمالى البائعين كانوا من المشتغلين بالزراعة أساساً وليس لهم مهنة أخرى أو مصدر دخل واضح .

وخلاصة هذا الوضع أن أصحاب الحيازات الصغيرة (ثلاثة أفدنة فأقل) لا يجدون سبيلاً فى ظل الأوضاع القاسية والمتروية لتدبير أمور معيشتهم سوى بيع الأرض الزراعية وهجرة العمل الزراعى ليلتجئوا للتوسع العمرانى الدائر على قدم وساق .

ولذا فإننا فى ظل هذه المعطيات لا نكون مبالغين إذا رشحنا تلك المساحة التى تمثلها حيازات (فدان فأقل) لتنتقل من قاعدة للإنتاج الزراعى إلى قاعدة للتوسع العمرانى خلال خمس سنوات أخرى قادمة . ومعنى ذلك أن نفقد نحو ٩١٢ ألف فدان من أجود وأخصب الأراضى الزراعية خلال هذه الفترة .

٣ - تدهور خصوبة التربة الزراعية :

تشير الدراسات المتخصصة أن ٥٠ ٪ من مساحة الأراضي المزروعة في مصر هي أراضٍ متوسطة وضعيفة الخصوبة وأن السنوات الأخيرة قد شهدت تدهوراً في خصوبة التربة وارتفاع درجة الملوحة بسبب الإسراف في استخدام مياه الري مع قصور قنوات الصرف فضلاً عن تجريف بعض المساحات لصناعة الطوب^(١٢٢).

جدول رقم (٥٠)

تصنيف مساحة الأرض المزروعة تبعاً لدرجة خصوبتها^(١٢٣)

٪	المساحات بالف فدان	
٦.٢	٣٦٠	درجة أولى (ممتازة)
٤٥.٥	٢٦٣١	درجة ثانية (جيدة)
٢٨.٧	٢٢٣٩	درجة ثالثة (متوسطة)
٩.٦	٥٥٦	درجة رابعة (ضعيفة)
١٠٠	٥٧٨٦	الاجمالي

المصدر : معهد التخطيط القومي : التنمية الزراعية في مصر ، مرجع سابق .

فالمحاصيل التقليدية (كالقطن والقمح والذرة الخ) من المجهدة بطبيعتها للتربة الزراعية ويزداد الأمر سوءاً بفعل نظام الدورة الثنائية التي تجبر الزراع على تكرار زراعة هذه المحاصيل في نفس القطعة من الأرض لسنوات متتالية وهو ما أدى خلال عقد السبعينات إلى تدهور إنتاجية ٧٩٤ ألف فدان مقابل ٥٠٩ ألف فدان خلال عقد الستينات^(١٢٤)

ويبقى التساؤل هل استطاعت عمليات الإصلاح الجديدة (وما عرف بالشورة الخضراء) تعويض هذا الاستنزاف الهائل للشروة الزراعية ؟

في هذا الصدد يمكن رصد مرحلتين متميزتين في تاريخ استصلاح الأراضي الحديثة في مصر :

الأولى : وهي التي صاحبت بناء السد العالي واستمرت حتى عام ١٩٧٠/٦٩ وبلغ جملة ما تم استصلاحه خلالها نحو ٨٩١ ألف فدان ثم تقلصت هذه العملية الإنمائية منذ ذلك التاريخ وحتى عام ١٩٧٥ فلم تزد الأراضي المستصلحة عن ٢١ ألف فدان ومنذ ذلك التاريخ وحتى عام ١٩٨٠ لم تزد الأراضي الزراعية المستصلحة عن ٥١ ألف فدان أخرى^(١٢٥).

الغائبة : وهي التي بدأت بعد عام ١٩٨١ وشهدت نمواً في حجم الأراضي المستصلحة حيث بلغ ما تم استصلاحه منذ ذلك التاريخ وحتى عام ١٩٨٨ نحو ٥٠٠ ألف فدان .

وقد أدى ذلك إلى هجرة أعداد كبيرة من المزارعين لأراضيهم سواء للخارج والعمل كعمال بناء وتشديد في الدول العربية النقطية أو بالبحث عن نشاط اقتصادي آخر داخل مصر ليضيف إلى أعداد العمالة الهامشية بالمدن المصرية أعداداً هائلة جديدة تستوطن علي هوامشها وعشوائياتها . وكلها روافد إضافية للأزمة المجتمعية الشاملة التي تحياها البلاد منذ ربع قرن أو يزيد .

٤- تدهور الاجور الزراعية :

إذا كان واقع التوزيع الحيازي للأراضي الزراعية يشير في أحد وجهيه إلى عملية الإنقار التي تصيب صغار الحائزين بينما يشير واقع الدورة الزراعية الراهنة ونظام التسعير والتوريد الإجباري إلى الوجه الآخر لطاحونة الاستغلال التي يتعرض لها فقراء الريف فإن أوضاع التضخم وارتفاع الأسعار للحاجات الأساسية لسكان الريف المصري خلال حقبة الانفتاح والانتخراط في السوق الرأسمالي العالمي تؤدي بدورها إلى زيادة دائرة الفقراء والمعوزين في مجتمع الريف المصري بدخول فئة العمال الزراعيين في هذه الدائرة الشريرة .

ويظهر البيان التالي واقع التدهور في الأجور الحقيقية لفئة العمال الزراعيين خلال سنوات الانفتاح

جدول رقم (٤٩)

الارقام القياسية لكل من الاجور الزراعية ونفقة المعيشة ^(١٦)

الاجور الزراعية الحقيقية		(٣) الرقم القياسي لنفقة المعيشة	الاجور الزراعية التقديرية		السنوات
(٢) معدل التطور	(١) بالجنيه/عام		(٢) معدل التطور	(١) بالجنيه / عام	
١٠٠	٥٣	١٠٠	١٠٠	٥٣	١٩٦٧ / ٦٦
١١١.٧	٦٣.٤	١٦٧.٩	٢٠٠.٩	١٠٦.٥	١٩٧٦
١٠٨.٧	٥٧.٦	١٨٧.٨	٢٠٤.٢	١١٧.٧	١٩٧٧
١٠٣.٥	٥٤.٨	٢٣٤.٢	٢٤٢.٣	١٢٨.٤	١٩٧٨
١٠٧.١	٥٦.٨	٢٤٨.٧	٢٦٦.٤	١٤١.٢	١٩٧٩
٣٥٨.٠	١٨٩.٧	٦٠١.٨	٢١٥٤.٠	١١٤١.٦	١٩٨٥ / ٨٤
٣٣٣.٦	١٧٦.٨	٦٨٧.٣	٢٢٩٢.٠	١٢١٤.٩	١٩٨٦ / ٨٥
٢٧٥.٨	١٤٦.٢	٨٥٦.٣	٢٣٦٢.٠	١٢٥١.٧	١٩٨٧ / ٨٦

المصدر : الجهاز المركزي للتمهنة العامة والاحصاء - الكتاب السنوي (٥٢-١٩٨٩) ، يوليو ١٩٩٠ ص ٢٨٧، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠،

حيث يكشف البيان السابق أنه بينما كانت الأجور الزراعية التقديرة ١٠٦.٥ جنيه في عام ١٩٧٦ ترتفع إلى ١٤١.٢ جنيه في عام ١٩٧٩ فإن القيمة الحقيقية لهذه الأجور في ظل التضخم والقلاء وارتفاع نفقات المعيشة قد تدهورت من ٦٣.٤ جنيه عام ١٩٧٦ إلى ٥٦.٧ جنيه عام ١٩٧٩ بأسعار عام ١٩٦٧/٦٦ وهكذا بالنسبة إلى بقية السنوات وإن كان قد تلاحظ ازدياد حدة التدهور في عقد الثمانينات. وقد أدى هذا التناقص المستمر عاماً بعد آخر في أعداد المشتغلين بالزراعة إلى تزايد قوة الطرد القروية وضعف الإنتاجية الزراعية.

فبينما كان عدد المشتغلين بالزراعة عام ١٩٦٧ يصل إلى ٣.٨٧ مليون مزارع ازدادوا في بداية عهد الانفتاح إلى ٤.٢ مليون نجد أنه قد أخذ في التناقص بعد ذلك إلى ٤.١ مليون عام ١٩٧٩ ثم إلى ٤.٤ مليون مزارع عام ١٩٨٦*

ربما كانت هذه الظاهرة طبيعية في بداية عصر الصناعة في مصر حيث تحول جزء كبير من السكان الريفيين للعمل في الصناعات الحديثة^(١٧) حيث انخفض سكان الريف المصري من ٨٠٪ في أوائل القرن العشرين إلى ٦٠٪ عام ١٩٦٦ ثم إلى ٥٦٪ عام ١٩٧٦ وأخيراً نحو ٥٤٪ عام ١٩٨٦^(١٨). ويتفاهم دور القرية المصرية كقوة طرد للسكان في السبعينات مع تنامي قوة ونفوذ وهم الحل الفردي عبر الهجرة والعمل بالخارج.

فالقرية بوضعها عشية انتهاج النظام السياسي في البلاد لسياسة الانفتاح وبداية عصر الحقبة النفطية لم تكن بقيادة على خلق مجالات واسعة خارج نطاق الإنتاج الزراعي فهي لا تتسع مثلاً لنشر ورش صيانة الآلات والسيارات أو ورش إنتاج الموبيليا ومعارض السيارات ولا تتسع كذلك لغيرها من الأنشطة الصناعية، كما لم تذهب إليها شركات الاستثمار الجديدة... الخ. وباستثناء انتشار مزارع الدواجن والتوسع في تجارة الماشية ثم اتساع أعمال البناء والتشييد فلم تتعزز قناعات لدى فقراء الريف بإمكانية حل مشاكلهم داخل القرية المصرية. ومع تفاعل كل هذا ببؤر ومناطق الجذب النفطية الجديدة لاحظنا هجرة أكثر من ٢ مليون فلاح وعامل زراعي لأرضهم وقراهم إلى هذه الأقطار وعمل معظمهم في الزراعة بالعراق، وفي صيف عام ١٩٧٩ - على سبيل المثال - أحصى أحد الدارسين عدد الفلاحين الذين يتسمون إلى قرية واحدة من قرى الدلتا الذين هاجروا وأقاموا بالسعودية فبلغ عددهم ١٧٤ فرداً كما أظهر نفس المحصر أن ١٥٠ آخرين من أبناء نفس القرية كانوا مهاجرين إلى لبنان والأردن وسوريا والعراق وثلاثين آخرين كانوا في ليبيا وستة آخرين في ميلاتو بإيطاليا ومن هنا بلغ المجموع الكلي حوالي ٣٦٠ فرداً من أبناء القرية خارج قريتهم في وقت واحد^(١٩).

وعلى هذا المتوال يمكن تصور أنه لا يوجد منزل في قرية من القرى المصرية إلا وهاجر منه أحد

* بيانات عام ١٩٨٦ أولية وخاصة بجميع سكان القرى المصرية وهم ليسوا بالضرورة يمتنون بالعمل الزراعي. نظراً لعدم توافر بيان إحصائي من أي جهة تعدد رسمي عن توزيع المشتغلين في الزراعة المصرية.

الأمناء للبحث عن العمل والرزق خارج الوطن .

٥ - تعميق التبعية للغرب والقجوة الغذائية :

كان من نتائج كل هذه السياسات (إعادة توزيع التركيب المحصولي - تدهور التربة... الخ) خلال عقدي السبعينات والثمانينات أن أدى إلى تعميق التبعية للغرب الرأسمالي والولايات المتحدة تحديداً وهو ما أصبح يعرف بأزمة الخبز والقمح أو القجوة الغذائية .

ويظهر البيان التالي مقدار الكارثة الاقتصادية وتداعياتها السياسية من جراء هذه السياسات :

جدول رقم (٥٠)

نسب الاكتفاء الذاتي لاهم المحاصيل الزراعية في مصر ١٩٦٠ - ١٩٨٥ (٢٠)

البيان	السنوات	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٣
القمح	% ٧٠	% ٥٥	% ٤٥	% ٢٣	% ٤٧,٢	% ٠٠
الثرة بنوعها	% ٩٤	% ١١٣	% ٧٧	% ٧١	% ٠٠	% ٠٠
الارز	% ٠٠	% ١٦٣	% ١٠٦	% ١٠٥	% ٠٠	% ٠٠
المسلس	% ٩٢	% ٨٥	% ٨	% ٢٥	% ١٧,٨	% ٠٠
السكر	% ١١٤	% ١١٥	% ٥٧	% ٤٦	% ٧٦,٥	% ٠٠
اللحم الحمراء	% ٩٥	% ٠٠	% ٧٥	% ٠٠	% ٠٠	% ٠٠
اللحم البيضاء	% ١٠٠	% ٠٠	% ٦٥	% ٠٠	% ٠٠	% ٠٠
الاسماك	% ٩٥	% ٠٠	% ٥٤	% ٠٠	% ٠٠	% ٠٠

Source : The Specialised Councils National Magazine, No.16,1986

أما عام ١٩٩٣ فمصدرة التقرير السنوي للبنك المركزي المصري لعام ١٩٩٣/٩٢ ص١٧

ويلاحظ أن القجوة الغذائية من مجموعة الحبوب قد ازدادت من ١,٢٥ مليون طن عام ١٩٦٠ بقيمة ٢٢٩ مليون دولار إلى أن بلغت ٧,١ مليون طن عام ١٩٨٢ بقيمة ١٤٣٧ مليون دولار ثم إلى ١٣ مليون طن بقيمة ١٧٨١ مليون دولار في نهاية عام ١٩٨٥ (٢١) .

وقد ترتب على ذلك تقلص القدرة السياسية للنظام والحكم في مواجهة عمليات الضغط السياسي والاقتصادي الغربي عموماً والأمريكي على وجه الخصوص وبالمثل في ضعف القدرة التفاوضية أمام مطالب صندوق النقد الدولي وهيئات ومؤسسات التمويل الدولية التي تسيطر على سياستها بصورة حاسمة الولايات المتحدة وهو ما أدى في المحصلة النهائية إلى سرعة وعمق التغلغل الأمريكي في

البنية الاقتصادية والاجتماعية المصرية سواء في المدن أو الريف تحت ذرائع المعارضة في تعديل هيكل الزراعة المصرية والاقتصاد المصري^(٢٢) .

٦- إمكانيات واوهام الثراء الفردي

لكي تكتمل الصورة ، فإن قانون التركيز والإنقار في ظل أوضاع الانفتاح والهجرة كان يملك إمكانيات واضحة لإبراز نموذج الحل الفردي والصعود الطبقي الدائر على قدم وساق بما يؤدي إلى تشويه البنية الاجتماعية وبالتالي تزييف الوعي الاجتماعي .

فالأرض التي تحولت في ظل الانفتاح من مجال الانتاج الزراعي إلى مجال المضاربة والبناء العقاري وارتفع ثمنها كأرض بناء ، صارت إمكانية لأحلام الثراء السريع حتى لدى بعض فئات حائزي القراريط ، حيث تمكنهم كسبه معدمين من امتلاك عدة آلاف من الجنيهات.

وقد أحدثت هذه الإمكانية فعلها وتركت أوهامها لتتحول إلى قوة مادية على أرض الواقع الفلاحي وفي مقابل ذلك كانت هذه الإمكانية نفسها تدفع بعدد من الملاك الغائبين الصغار وبالطبع تحت تأثير قوى اجتماعية لها مصلحة في ذلك للعمل على طرد الحائزين الفقراء الذين يستأجرون أرضهم وقد أحرزوا عدة نجاحات في ذلك في ظل مناخ هجوم دولة الانفتاح على مصالح العمال والفلاحين وصغار الموظفين ، كما أحرزت بعض المناطق الفلاحية صموداً في مواجهة عمليات الطرد هذه .

كذلك فإن بعضاً من الذين باعوا القراريط أو وفروا عدة آلاف من الجنيهات من عملهم في بلاد النفط تجسدت أمامهم إمكانيات للحل الفردي كاستثمار أموالهم في مزارع الدواجن البيضاء أو محطات إنتاج البيض الصغيرة التي قدمتها الدولة والرأسمالية العالمية كنموذج للمستثمر الصغير .

وبالفعل انتشرت مزارع الدواجن بشكل كبير من مزرعه واحدة عام ١٩٧١ إلى نحو ٢٢ ألف مزرعة عام ١٩٨١ ، وكلها متاحل النحل من ٩٤٩ ألف خلية عام ١٩٧٧ إلى ١٣٦٣ ألف خلية عام ١٩٨٥^(٢٣) . وبينما وجد أغنيا . الريف إمكانيات الاستثمار الجديدة في التحول إلى زراعة الخضر والفاكهة والخروج من حصار الدورة الزراعية والمحاصيل التقليدية غير المربحة وكذلك في ملكية الجرارات الزراعية وماكينات الري التي ازدادت بدورها من ٢١ ألف جرار عام ١٩٧٥ إلى ٣٣ ألف جرار عام ١٩٨٠ كما ارتفع عدد آلات الري من ١٣ ألف إلى ٥٩ ألف وكذا ماكينات الدراس من ١٠ ألف إلى حوالي ١٨ ألف خلال نفس الفترة^(٢٤) .

إن الفئات الفقيرة وجدت إمكانيات أخرى في عربات النقل الصغيرة (تويوتا ... الخ) كنقل البضائع أو للركاب أو كمجال للاستثمار والحراك الاجتماعي وفي أغلب الأحوال مكنت أوضاع الهجرة العائدين من العمل في الخارج من تحسين أوضاع السكن القديمة .. كما مكنت البعض من حل مشاكل الزواج وإن كانت قد دفعت مرة أخرى إلى المغالاة في متطلبات تكوين الأسر الجديدة.

جدول رقم (51)

تطور حجم الثروة الحيوانية في مصر خلال الفترة 1972-1981

العدد بألف*

السنوات	الأبقار	الجاموس	الأغنام	الماعز	الجمال	الدجاج البدي	البيط	الإرذ	الأرانب	الحمام المنزلي بالآلاف زوج
81/77	2781	1302	3101	7-71	871	13310	6876	1-30	3-68	8912
82/78	2871	1311	3111	7631	68	1378	6801	1781	6661	8011
83/79	2971	1311	3171	8031	70	13681	7101	7081	6761	6111
84/80	3061	1311	3101	6031	77	13081	6731	1181	7661	8011
85/81	3061	1311	3111	6031	77	13081	6731	1181	7661	8011
86/82	3061	1311	3111	6031	77	13081	6731	1181	7661	8011
87/83	3061	1311	3111	6031	77	13081	6731	1181	7661	8011
88/84	3061	1311	3111	6031	77	13081	6731	1181	7661	8011
89/85	3061	1311	3111	6031	77	13081	6731	1181	7661	8011
90/86	3061	1311	3111	6031	77	13081	6731	1181	7661	8011
91/87	3061	1311	3111	6031	77	13081	6731	1181	7661	8011

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

جدول رقم (٥٢)

تطور عدد المركبات بالحركة في محافظات الجمهورية خلال الفترة ٨١/٧٥

إجمالي المحافظة *		اللاسى		النقل		محافظة
١٩٨١	١٩٧٥	١٩٨١	١٩٧٥	١٩٨١	١٩٧٥	
٢٤٤٦.٨	١٢٣.٣٤	١٩٧٦٦٤	٧٤٧٨٥	٢٩٣٤٣	١٧٧٥	القاهرة
١٧٦٥٥٩	٦.٦٦٤	٨.٤٧.	٢٥٣٣٤	٢٥٣٦٦	٨٦٩٤	الاسكندرية
١٤٤٥٤	١٩٧٩	٦٤٢٥	٧٦٦٣	١٤٤٨	٢٤٠	بورسعيد
١٩٨٨٢	٢٣٢٣	٢٨٧٢	١٣٩٢	١٨١٨	٧٨٢	السويس
١٤٩٤٦	٢٣٩٧	٤٦١٧	١٣٧٩	٢٢٦٣	٦٤٣	الاسماعيلية
٩٧٢٨	٢٤٢٢	٢٢٢٧	٧٢٧	١٧٢١	٤٢٠	دمياط
٢٨٤٨٢	١٠.٢٥٠	٦.٠٠٥	٢.٠١٨	٦.٨٣	١١٢	الشرقية
٢.٧٢٢	١٢٢٦.	٧٢.٠٠	٢٣٣٤	٦٢٤٤	٢.٠٠٠	الدقهلية
٢١٤٣٦	٦٩٨٦	٢٧٣٢	١٤٩٦	٦٥٧٦	١٣٨٢	البحيرة
٢٧٩٥٠	٣.٥٨	٧٨٦٥	٢٨٧٩	٨٨٢٣	١٤٤٨	الغربية
١٧٨٨١	٥.٤٨	٣٤٩٦	١.٠١٤	٢٧٧٤	٦٧٢	المنوفية
٧٨٤٨	٢٩٥٧	١٣٢٢	٥٦٧	٣.٤٣	٤٨٣	كفر الشيخ
٢١٨٣٧	٥٢٣٧	٢٧.٦	٩٩٤	٥٣٥٨	٧.٣	القليوبية
١.٦.٩٩	٢٧٩١٣	٥٨٦.٤	١٩٧٧٩	١٤١.٠	٢٤٢٢	الجيزة
٩٧٧١	٤.٦.	١٧.٥	٧٧٣	١٤٥٣	٣٩٢	الفيوم
٦٧٢٢	٢٣.٠	١٦.٩	٦.٧	١٥٥٥	٣.١	بنى سويف
١٣٢١٧	٤٨١٦	٢١٧.٠	١٥٢.٠	٢٨٧٧	٦٥٣	المنيا
١٢٩٢٣	٤.٦٣	٢٢٢٩	١٢.٢	١٩٦٥	٤٩٥	أسيوط
٩٣٢٧	٢٧٧٤	١٥٣٤	٤٨٢	٢٦٧١	٤٦٣	سوهاج
١.٩٢.	٢٧.٩	١٩.٣	٤٩٤٤	٢٦.٤	٥٥.٠	قنا
٦٣٨٦	٢.١٧	١٤٦١	٦٥.٠	١٣٧٥	٣.٧	أسوان
٢٧٢٧	١٨٨٦	٢٥٧	٥٣٧	١٢٣٩	٣٥.٠	مطروح
١٩٧٧	٦٢٨	٤٨.٠	٢.٠٠	٨.٠١	١٩٢	البحر الأحمر
٦.٦٤	١٤٢٥	١٨١٧	٣٥٨	٢٣١٩	٣.٥	أخرى *

المصدر: الإدارة العامة للمرور - قسم الإحصاء.
* إجمالي المحافظة يشمل جميع أنواع المركبات

نخلص من الصفحات السابقة أنه بينما كان ولا يزال قانون التركيز والإفقار الرأسالي يلعب دوره في التمايز الاجتماعي في الريف والمدينة إلى مده ، كانت أوضاع الانفتاح والهجرة تلعب دورها في تغليف وتزييف هذا التمايز الاجتماعي خالقة تشوه في البنية الاجتماعية حيث إمكانيات الحل الفردي بما يعكسه من أوهام كبيرة على المجتمع الريفي كله .

وهكذا تعطى ونجسد نماذجها خالقة توسع في الفئات البينية (الهورجوازية الصغيرة) بما تنتجه هذه الفئات في ظل هذه الأوضاع من مزاج فردي ونفسية تتدهور لديها مشاعر الانتماء الطبقي والوطني حيث تصبح هذه الفئات الصاعدة (إمكانية واقعية أو وهماً) مجالاً خصياً لحمل الوعي الزائف الممثل لمصالح الفئات العليا .

وبينما كان قانون التركيز والإفقار يدفع ببعض الفئات والتجمعات الفلاحية الفقيرة نحو مزيد من التبلور والتشكل والتصدي لمحاولات طردها من الأرض أو الإضراب عن التوريد الإجباري لبعض المحاصيل مثل " الأرز والقصب " فإن قانون الحل الفردي بما أنتجه من فئات بينية لديها أوهام اللحاق بالفئات العليا (بالعمل أو بضربات الحظ) كان يعبط ذلك التبلور الاجتماعي .

